تجربة المارد الصينى فى الزراعة والإنتاج الحيوانى

د. مصطفى فايز

قلت لأحد أساتذة التاريخ: نملك كل هذه الحضارة ولا تحظى بالسمعة التى تنالها دول أوروبا؟ أجاب عن سؤالى بسؤال: من الذى يبيض؟ أجبته: الدجاجة.. قال محدثى: السمكة تبيض مائة بيضة والدجاجة تبيض بيضة واحدة ولكنها صاحبة الصوت الأعلى.

أسوق هذه المقدمة لمعلومات تحصلت عليها بعد اطلاعى على دراسة قيّمة أعدها الدكتور محمد سعد عبد اللطيف - الأستاذ بجامعة القاهرة -تناول فيها المشكلات الصامتة التى أوقعنا فيها البنك الدولى ونحن مكتوفو الأيدى ومعقودو اللسان لحاجتنا إليه فجعلته يملى علينا سياساته ليكون بمثابة اليد الخفية التى تحقق أهداف أمريكا والدول الصناعية الكبرى.. وقد اعترف أخيراً بسياساته الخاطئة تجاه المشاريع الزراعية.. والسؤال: من يصلح ما أفسدته الاستراتيجيات الهابطة التى تعامل بها البنك الدولى مع قطاعنا الزراعى؟

لو أن أننا أمعنا النظر فى تجربة الصين.. سنجد أنه على عكس مصر احتل القطاع الزراعى أولى اهتماماتها فى بداية تنفيذها سياسات الإصلاح والانفتاح. وقد أعلنت الحكومة المركزية فى الفترة ١٩٨٢- ١٩٨٦ عددًا من الوثائق منها «الوثيقة١» تتعلق كلها بمسألة الزراعة بشكل أساسى. وابتداء من عام ٢٠٠٤ أعلنت الحكومة ٤ وثائق متتالية من النوع نفسه وطرحت سلسلة من السياسات لدعم القطاع الزراعى مما ساعد بشكل ملحوظ على زيادة الإنتاج ودخول الفلاحين وارتفاع قدرة الإنتاج الزراعى الشاملة. وقد قررت الحكومة المركزية الصينية تخصيص ١٠ مليارات يوان (١٢٢ مليار دولار أمريكى) من صندوق مخاطر الحبوب الوطنى عام ٢٠٠٤ لتعويض الزراعيين فى المناطق الرئيسة لإنتاج الحبوب.

وفى ديسمبر ٢٠٠٥ تبنت الحكومة الصينية لأول مرة استراتيجية «بناء الأرياف الجديدة» متمثلة فى خمس ركائز أساسية هى «الإنتاج المتطور، الحياة الحسنة، الأخلاق المتحضرة، الملامح النظيفة المنسقة، الإدارة الديمقراطية».

وفى أول يوم لعام ٢٠٠٦ ألغت

الحكومة الصينية لائحة الضريبة الزراعية التى دامت أكثر من ألفى سنة فى الصين. ومن خلال إلغاء الضريبة الزراعية وضريبة الإنتاج المحلى الخاص وضريبة تربية المواشى وضريبة ذبح الدواجن والمواشى ساعدت سياسة الحكومة على تقليل أعباء الضرائب على الفلاحين لتقلَّ بذلك الضرائب المدفوعة من قِبل المزارعين١٢٠ بليار يوان صينى سنويًا بالمقارنة مع ما قبل ذلك.

وفى عام ٢٠٠٦ أيضًا، أعفت الحكومة كل تلميذ فى مرحلة التعليم الإلزامى فى أرياف الصين الغربية من مصاريف الدراسة.. مع تقديم المعونة للأسر الريفية المحتاجة من خلال: توفير الكتب المدرسية المجانية وتقديم الدعم المالى لسكنهم. وفى عام ٢٠٠٧ ألغت الحكومة مصاريف المدارس لجميع التلاميذ فى مراحل التعليم الإلزامى فى الريف الصينى بشكل كامل من أجل تخفيف أعباء الزراعيين، وبالتالى دخل قرابة ١٥٠ مليون تلميذ من أسر

الحكومة الصينية تبنت استراتيجية بناء الأرياف الجديدة على خمس ركائز أساسية هى: الإنتاج المتطور، الحياة الرغدة، الأخلاق المتحضرة، الملامح النظيفة، الإدارة الديمقراطية

الفلاحين المدرسة مجانًا.

تطور الإنتاج

وابتداء من عام ٢٠٠٦ شهد الدعم الطبى المالى للمزارعين الذى توفره الحكومة زيادة كبيرة، وفى عام ٢٠٠٧ تطور الإنتاج الزراعى وازداد دخل الفلاحين زيادة مستمرة وحققت المشاريع البنائية للأرياف الجديدة إنجازات ملحوظة، إذ تجاوز معدل الدخل الصافى للمزارعين فى ذلك العام ٤٠٠٠ يوان صينى بتحقيق زيادة تصل إلى ٧٪ مقارنة بالسنوات الماضية، وبالتالى تجاوزت نسبة الزيادة فى هذا المجال ٦٪ لمدة أربع سنوات متتالية.. علمًا بأن عام ٢٠٠٧ كان عام الحصاد الوافر الرابع الذى حققته الصين فى القرن الجديد، حيث فاق الإنتاج الإجمالى للحبوب

الغذائية ٥٠٠ مليار طن.

كما تعمل الحكومة الصينية على إرشاد المزارعين الصينيين للسعى وراء حياة معنوية أفضل من خلال توفير خدمات متعددة لهم مثل: البحث فى سبل زيادة الدخل، تعلُّم التكنولوجيا الزراعية، تحسين أجواء القرى، تعبيد الطرق والمواصلات، وضع نظام الضمان فى المستوى المعيشى، توفير التعليم الإلزامى المجانى، تأسيس النظام التعاونى فى مجال الطب والصحة. واليوم يُقبل أبناء القرى الصينية على بناء الأرياف التعاونية الجديدة التى سوف تعود لهم مستقبلا.

لقد طرحت الحكومة الصينية المبادئ الأساسية لبناء الأرياف الجديدة وهى تتمثل فى: تنمية الزراعة المتداولة والصالحة للبيئة، إصلاح طريقة الحرث والزراعة التقليدية، تطوير أساليب الحرث والزراعة، المحافظة على البيئة لبناء أرياف متكاملة الموارد وصديقة للبيئة الطبيعية.

وبفضل سياسة الدعم الحكومى يزداد حجم إنتاج القطن ازديادًا مستمرًا، ووصل حجم الإنتاج الصينى للقطن فى عام ٢٠٠٨ إلى ٦٨ مليون طن.

ومما لا شك فيه أن قوة الصين الناهضة تعتمد إلى حد كبير على نجاحها الاقتصادى الهائل؛ فقد أدرك المسئولون الصينيون الدور

يزيد الإنتاج الصينى من الحبوب الغذائية على «٥٠٠» مليار طن سنويًا، بعد تنفيذ خطط مختلفة أدت إلى زيادة سنوية فى هذا الإنتاج تقدر بنحو ٧٪

منذ عام ٢٠٠٦ ألغت الحكومة الصينية لائحة الضرائب الزراعية التى استمرت أكثر من ألفى عام، غير ضرائب أخرى؛ بهدف تقليل الأعباء عن الفلاحين، والانطلاق نحو التطوير وزيادة الإنتاج

الحاسم الذى تلعبه الاستثمارات العامة وبصورة خاصة فى مجال الزراعة والبنية الأساسية لتمهيد الطريق أمام النمر اعتمادًا على القطاع الخاص فى ظل اقتصاد ريفى فقير جائع، كما كان الحال فى الصين فى السبعينيات من القرن العشرين وكما هى الحال اليوم فى أغلب بلدان أفريقيا. تتلخص نقطة الانطلاق الرئيسة فى رفع الإنتاجية الزراعية، ويحتاج المزارعون إلى المخصبات ووسائل الرى والبذور ذات الانتاجية العالية وكل ذلك كان يشكل جزءًا أساسيًا من انطلاقة الصين الاقتصادية.

التجربة العربية

وتجربة الصين فى إنشاء وتدعيم الأرياف الصينية أثبتت عجز البنك الدولى عن النهوض بالزراعة العربية وخاصة فى سياساته التى يفرضها على مصر. فقد بدت الصورة واضحة لما يرتكبه البنك الدولى من أخطاء. فعلى النقيض من الصين، كثيرًا ما نسى البنك الدولى أو تناسى الدروس الأساسية المرتبطة بعملية التنمية.. مفضلا إلقاء المحاضرات على حكومات العالم الفقير وإرغامها على تخصيص البنية الأساسية بدلاً من مساعدتها على الاستثمار فى البنية الأساسية والقطاعات الحيوية الأخرى.

بدأت إخفاقات البنك الدولى فى أوائل الثمانينيات من القرن العشرين حين حاول -تحت الهيمنة

الأيديولوجية للولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى- إقناع مصر بتخفيض استثماراتها فى البنية الأساسية والخدمات أو الامتناع عن هذه الاستثمارات تمامًا. وطيلة خمسة وعشرين عامًا ظل البنك الدولى يحاول حمل الحكومة المصرية على نفض أيديها من الزراعة وترك الفلاحين الفقراء ليتدبروا أمورهم بأنفسهم، وكانت النتيجة: وقوع الكارثة؛ حيث ظلت الإنتاجية الزراعية راكدة لعقود من الزمان وذلك وفق مخططات البنك لرهن الإرادة السياسية المصرية مقابل الغذاء.

وقد شهد مسئولو البنك الدولى أن الصين حققت إسهامات كبيرة فى جهود الحد من الفقر فى العالم، وأن تجاربها تعتبر عاملا مساعدًا للدول الأخرى.

وذكرت الأرقام الصادرة عن البنك الدولى أن عدد السكان الفقراء فى الصين انخفض بمقدار ١٩٥ مليون شخص خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٢، وأن نسبة السكان الفقراء إلى إجمالى عدد السكان انخفضت من ١٦٪ فى عام ٢٠٠١ إلى ١٠٪ فى عام ٢٠٠٤. وبمعنى آخر: تخلص ما يزيد على ٦٠ مليون شخص صينى من الفقر خلال ثلاث سنوات.

فهل تعى الحكومة الرسالة بشأن كيفية تحفيز الاقتصاد والنمو، وتتحرر من سياسات البنك الدولى بأيديولوجيته المتطرفة؟ وهل تعمل بجرأة وإقدام فى مجال الاستثمار فى البنية الأساسية وتحديث الزراعة والصحة العامة والتعليم والاقتصاد الأخضر فى المرحلة المقبلة؟

غنى عن البيان أنه يتعين على وزارة الزراعة الانتقال إلى الحقول وإعمال العلم فى الحقل؛ فعقلية الأفندية لن تصلح حال الزراعة المايل.. اتركوا الصوت العالى واحتموا بالإنتاج العالى رحمة بالمواطن والأسعار.

تجربة الصين فى إنشاء وتدعيم الريف، أثبتت عجز البنك الدولى عن النهوض بالزراعة العربية